

خلال ندوة تفاعلية استضافها بنك الدوحة .. ر. سيتارامان :

الإصلاحات الاقتصادية تسرع التعافي من آثار كورونا



• جانب من اللقاء

الدوحة | الوطن

استضاف بنك الدوحة ندوة تفاعلية مع العملاء عبر الإنترنت بعنوان «التنمية الاقتصادية والفرص الاستثمارية في قطر» في 9 يونيو 2021. وقد شارك في هذه الندوة نخبة متميزة من المتحدثين منهم:

السيد/ خالد عبد الله المانع، المدير التنفيذي لتمويل الأعمال في بنك قطر للتنمية، والسيد/ راشد علي المنصوري، الرئيس التنفيذي لبورصة قطر، والسيد/ يوسف محمد الجيدة، الرئيس التنفيذي لمركز قطر للمال، وسعادة الشيخ الدكتور/ محمد بن حمد آل ثاني، مدير إدارة الصحة العامة بوزارة الصحة.

وقد ألقى الدكتور ر. سيتارامان، الرئيس التنفيذي لبنك الدوحة كلمة للترحيب بالضيوف وتحدث عن التطورات التي يشهدها الاقتصاد العالمي كما تحدث الدكتور ر. سيتارامان عن التطورات التي يشهدها الاقتصاد القطري قائلا: «وفقا لتقرير صندوق النقد الدولي الصادر في أبريل 2021، من المتوقع أن ينمو الاقتصاد القطري بنسبة 2.4% في عام 2021، كما يتوقع أن يشهد القطاع المصرفي نمواً في الإقراض بأكثر من 5% في الأشهر الأربعة الأولى من هذا العام، وقد خصصت الحكومة القطرية موازنة للإنفاق للسنة المالية 2021 بمبلغ 194.7 مليار ريال قطري، وقد شهدت قطر هذا العام خططاً توسعية طموحة في قطاع الغاز الطبيعي المسال».

وقال: «سيوفر قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص وقانون الاستثمار الجديد العديد من الفرص الاستثمارية في قطر، وقد ساهم برنامج الإقامة الدائمة في انتعاش سوق العقارات في قطر، وقد كشفت هيئة المناطق الحرة

من المتوقع أن ينمو الاقتصاد القطري بنسبة «2.4%» في عام «2021»

في السوق. وقد قام السيد/ يوسف محمد الجيدة، الرئيس التنفيذي لمركز قطر للمال بتسليط الضوء على الفرص الاستثمارية المتاحة للشركات الأجنبية في قطر وفقاً لسياسات التنويع الاقتصادي التي تنتهجها الدولة وقال: «إن تعافي الاقتصاد القطري من جائحة فيروس كورونا يسير على المسار الصحيح، وذلك بفضل الاستجابة السريعة من الحكومة وكذلك مؤسسات القطاع الخاص في التعامل بشكل مناسب مع الجائحة وكذلك الإجراءات التحفيزية المبكرة التي تم اتخاذها لتخفيف من آثار الوباء على الأعمال في قطر. وأضاف قائلاً: إن الإصلاحات الاقتصادية التي تشهدها قطر بشكل دائم إلى جانب فتح المزيد من القطاعات الصناعية والخدمية للمستثمرين الأجانب، فضلاً عن تخفيف قيود الملكية الأجنبية هي بعض الخطوات الرئيسية التي تم اتخاذها، والتي تزيد من جاذبية البلاد للشركات والمستثمرين الأجانب من مختلف أنحاء العالم، وخاصة من دول جنوب وشرق آسيا، بما في ذلك الهند والصين وكوريا الجنوبية واليابان وماليزيا وسنغافورة وغيرها، وبجانب هذه الإصلاحات، تقدم الحكومة القطرية مجموعة من التسهيلات للشركات الأجنبية التي ترغب في دخول أسواق الدولة كما تقدم المناطق الحرة ومركز قطر للمال مزايا لا مثيل لها للمستثمرين الأجانب.

رئيسي في الحفاظ على استمرارية أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خضم استمرار جائحة كورونا». وقد صرح السيد/ راشد علي المنصوري، الرئيس التنفيذي لبورصة قطر، أن بورصة قطر نجحت في التكيف مع الظروف التي فرضتها الجائحة فأقامت ندوات توعية هامة على غرار الندوة التي عقدها بنك الدوحة، والتزمت بجميع الإجراءات الاحترازية التي أوصت بها الجهات الصحية المسؤولة، ومكنت منتسبيها من العمل عن بعد بنجاح كبير ثبت مفعوله رغم مرور أكثر من عام على انتشار الوباء في العالم، كما أن بورصة قطر واصلت رغم استمرار الجائحة تنفيذ سياستها الطموحة لتعزيز بنيتها الأساسية وتقديم المزيد من الخدمات للمستثمرين وإطلاق سوق الشركات الناشئة الذي أدرجت فيه أول شركة من الشركات العائلية التي تحولت إلى شركة مساهمة عامة تم تداول أسهمها

في قطر عن صندوق التنمية والاستثمار الأجنبي المباشر بقيمة 3 مليارات دولار أميركي في عام 2019 للشركات الصغيرة والمتوسطة. وقد دخل مشروع القانون الذي يجيز للمستثمرين الأجانب تملك نسبة تصل إلى 100% من رأس مال الشركات المدرجة في بورصة قطر حيز التنفيذ في أبريل 2021 الأمر الذي سيوفر فرصاً استثمارية عديدة للمستثمرين الأجانب. كما قامت العديد من البنوك القطرية بطرح وإصدار سندات في عام 2021. وقد انتعشت بورصة قطر كما تعافت بشكل كبير إلى مستويات ما قبل جائحة كوفيد 19، وستمكن الإصلاحات الاقتصادية التي تشهدها قطر في تعافي ونمو اقتصادها بشكل كبير».

وقد تحدث السيد/ خالد عبد الله المانع، المدير التنفيذي لتمويل الأعمال في بنك قطر للتنمية قائلاً: «كونه أحد المساهمين الرئيسيين في تحقيق التنويع الاقتصادي للبلاد، يواصل بنك قطر للتنمية لعب دور